حوار..

بقلم : احمد طلعت

اسطفان .. نافع..!!

في ٢ يناير سنة ١٩٥٠ جاء الوفد الى الحكم عقب ظهور نتائج الانتخابات التى اجرتها وزارة (محايدة) برئاسة حسين سرى باشا واسفرت عن فوز حزب الوفد باغلبية مقاعد مجلس النواب، والف النحاس باشا الوزارة بعد اكثر من خمس سنوات قضاها خارج الحكم.

وبالرغم من ان الملك السابق فاروق قد كلف النحاس باشا بتشكيل الوزارة الا ان العلاقات بين القصر والوفد كان لايزال يخيم عليها عدم الثقة التى ترتب عليها اجبار الانجليز للملك فاروق على تعيين النحاس باشا رئيسا للوزاء فى ٤ فبراير ١٩٤٢ بعد محاصرة قصره بالدبابات ورد الملك هذه الصفعة (باقالة) النحاس يوم ٨ اكتوبر عام ١٩٤٤ وبقائه خارج الحكم لمدة خمس سنوات طوال..!!

ومع عودة النحاس باشا لرئاسة الحكومة حاول بعض المعتدلين من اعضاء الوفد تحسين العلاقات مع السراى وان يثبتوا لها صدق النوايا، حتى لاتتكرر المأساة ويخرج الوفد من الحكم من جديد.

وحانت الفرصة عندما كانت الملكة نازلى (ام الملك فاروق) مع بناتها فى اوروبا، وهناك وافقت الملكة الام على زواج ابنتها (الاميرة) فتحية من شاب مصرى اسمه (رياض غالى) دون الحصول على موافقة الملك فاروق ورغم اعتراضه وكانت الفضيحة الشهيرة التى عجلت بانهيار سمعة الاسرة المالكة وكانت (المسمار) الاخير فى نعش اسرة محمد على.

وانتهز بعض كبار الوفديين الفرصة لاثبات الولاء للقصر فكلفوا واحدا من اعضاء الهيئة الوفدية هو المرحوم الاستاذ/ اسطفان باسيلى وكيل نقابة المحامين وعضو مجلس النواب فى ذلك الوقت - بتقديم مشروع قانون الى مجلس النواب سماه (قانون اخبار القصر) وينص المشروع على منع الصحف من نشر اية اخبار عن القصر الملكى قبل عرض هذه الاخبار على المسئولين فى القصر والحصول على موافقتهم الكتابية على النشر..!!

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت لكى يوافق البرلمان على هذا القانون - وكانت اغلبيته من الوفديين - فان مناقشات مجلس النواب وثورته العارمة قد اضطرت المرحوم اسطفان باسيلى الى سحب مشروعه، وكان عدد من النواب (الوفديين) الشبان قد قادوا الحملة ضد مشروع القانون حتى اسقطوه ومنهم عزيز فهمى، ومصطفى موسى رحمهما الله واحمد ابو الفتح اطال الله عمره، دفاعا عن حرية الصحافة باعتبارها احدى الضمانات الاساسية للديمقراطية.

وفى عام ١٩٩٣ - اى بعد اكثر من اربعين عاما - تتكرر المأساة فيتقدم (نقيب) الصحفيين (!!) لنقابته بمشروع قانون يقيد الصحافة، ويفقدها القدر المتاح من الحرية - وهو ضئيل - مع ان المفترض فى (نقيب) الصحفيين ان يكون اول المدافعين عن حرية الصحافة واول المعارضين لاى اعتداء عليها.

ومثلما حدث منذ اربعين عاما مع اسطفان باسيلى الذى اضطر الى سحب مشروعه، اضطر نقيب الصحفيين هذه الايام الى سحب مشروعه هو الاخر تحت ضغط اعضاء النقابة الذين التزموا بالدفاع عن شرف المهنة والتصدى لكل محاولات تقييد الحرية.

وكما تبرات حكومة الوفد - فى الماضى - من مشروع قانون اخبار القصر، رغم ان الذى قدمه كان عضوا فى الهيئة الوفدية فان حكومة الحزب الوطنى قد تبرأت هى الاخرى على لسان وزير الاعلام من مشروع القانون (الاجرائى) الذى قدمه نقيب الصحفيين.. ورحم الله من قال: ما اشبه الليلة بالبارحة..!!

ويبقى بعد ذلك الحديث عن عدم (التكافؤ) بين اصحاب الرأى والرأى الاخر امام اجهزة الاعلام فى ايامنا هذه فعندما تقدم اسطفان باسيلى بمشروع قانون (اخبار القصر) شاركت الصحف (المستقلة) والحزبية فى مناقشة المشروع وفى الاعتراض عليه، لكننا نرى الآن نقيب الصحفيين يستغل وضعه كرئيس لتحرير احدى الصحف (القومية) ليدافع عن مشروعه فى مقالات متعددة خصص لكل واحدة منها صفحة كاملة اما المعترضون على المشروع فانهم لم يستطيعوا - تحت ضغط رؤساء التحرير - ان يعبروا عن وجهة نظرهم فى الصحف واجهزة الاعلام (القومية) واقتصر حقهم فى التعبير على الاجتماعات التى عقدوها فى دار نقابة الصحفيين..!!

هامش: الديمقراطية - عندنا - كلمة تردد فى كل خطاب، لكنها فى دولة - مثل باكستان - حقيقة تؤكدها صناديق الانتخاب ..!!